Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3014-6266

مفهوم الدولة عند هيجل

د. عبد المنعم امحمد سالم

جامعة طرابلس /كلية الأدب السواني

Hegel's Concept of the State

Dr. Abdel Moneim Mhammed Salem

University of Tripoli, Faculty of Arts Al-Swani

a.idheebat@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام:2026/07/23 -تاريخ المراجعة:2026/07/25- تاريخ القبول: 2026/08/20- تاريخ للنشر : 6/9/ 2026

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم الدولة عند هيجل من خلال مناقشة أهم الأفكار التي طرحها حول هذا الموضوع من خلال مؤلفاته حول موضوع الدولة ومكوناتها.

فهيجل حل ينظر إلي الدولة باعتبارها وحدة عضوية تتحدث عن نفسها حيث يرى أن الدولة كمجتمع يجسد المطلق عليها أن تحيا ككل حيوي وليس كمجتمع جزئي العناصر.

فالدولة عنده هي تحقيق العقل والحرية الفردية حيث تألف منها النظام الشمولي وفقاً للدستور الذي يقره الشعب بكل إرادته وحديته، وأن قوة الدولة عنده هي استقرار المجتمع حيث جعل سلطتها أعلي من أي تجمع أو تشكيل سياسي فهي تمنح الافراد الطمأنينة والشعور بالسلام المرجو بين الدول.

ولعل من أهم التساؤلات التي يجيب عليها هذا البحث هي.

1) ما هو مفهوم الدولة والتاريخ عند هيجل؟
2) ماهي مكونات الدولة عند هيجل

Abstract:

This research aims to elucidate Hegel's concept of the state by examining the key ideas he presented in his writings regarding the state and its constituents.

Hegel views the state as an organic unity that speaks for itself; he holds that the state—as a society embodying the Absolute—must exist as a vital whole rather than merely an aggregate of disparate elements.

For Hegel, the state represents the realization of reason and individual freedom, forming a comprehensive system based on a constitution ratified by the people through their collective will and sovereignty. He regards the state's strength as synonymous with social stability, positioning its authority above any other political grouping or formation; it affords individuals a sense of security and the desired peace among nations.

The primary questions addressed in this research are:

1) What are Hegel's concepts of the state and history?

2) What are the constituents of the state according to Hegel?

مفهوم الدولة عند هيجل

أ- الدولة والتاريخ

يري هيجل أنه لفهم الانسان يجب أن نفهم تاريخه، كيف تطور فكريا؟ وما هي جذور هذا التطور؟ بدلا من الاكتفاء بسرد الاحداث في تسلسل زمني ممل، فكل ظاهره انسانية، ظاهره تاريخية. وينطبق ذلك علي الدولة فكلي نستطيع ان نفهمها لابد من فهم تاريخها.

فالدولة هي التجسيد النهائي للعقل، وهي الحقيقة الواقعية التي يكون الفرد حريته ويتمتع بهذه الحرية، بشرط أن يعرف ما هو مشترك للكل ويريده[1]، فالدولة بهذا الشكل هي اتحاد الفكر والواقع أو الكلي والجزئي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدولة تمثل الكل الأخلاقي، أو الحياة الاجتماعية حيث تتصف الدولة بالموضوعية، وأن هذه الموضوعية ما هي إلا وضع ميزان داخل مجال من القوة المتعددة وغير منتظمة التي ينظر إليها على أنها موضوع فردي، لكن الحياة الأخلاقية تعدل وتطور وضع هذه الإرادة، وبالتالي تكون وحدة الإرادة الذاتية والإرادة الموضوعية،

محلة في الإرادة والموضوع متمثل في القانون والإرادة التي تطيع القانون وتخضع له هي وحدها الإرادة الحرة، لأنها تطيع نفسها وتخضع لذاتها، إنها مستقلة بذاتها، ولهذا فهي حرة [2].الفرد في الدولة يشارك في صنع القانون، وبالتالي يكون خاضعا لذاته، لا لسلطة اخرى.

وبما أن الدولة في النهاية المطلقة فهي تمثل نهاية التاريخ، فالدولة هي رمز تجسيد الجانب الإلهي أو الروحي، ومن ثم يمكن القول بأن كل الجوانب الأخلاقية والروحية الهامة التي يبحث عنها الفرد تتحقق بالكامل في إطار الكون والأرض، وعليه فإن التاريخ يظهر بهذا النمط التدريجي للجانب الروحي للدولة على اعتبار أن ذلك يجسد إرادة الله في الكون[3]، وهنا نجد أن هيجل ربط مفهوم الدولة بالدين ويرى أن الفرد الذي يطيع الدولة فقد أطاع الله.

فالدولة ليست وسيلة ولكنها غاية، إنها المثل الأعلى العقلي في التطور، والعنصر الروحي الحقيقي في الحضارة، وهي بهذا الشكل تخلق من الناحية الميتافيزيقية مجتمعا مدنيا لتحقيق أهدافها[4].

ولذلك يقول هيجل في كتابه فلسفة الحق أن الدولة هي الإرادة المقدسة [5] بمعنى أنها عقل كائن على الأرض، وكاشفة عن نفسها لتكون الشكل والتنظيم الواقعي للعالم، فالدولة حقيقة في حد ذاتها، إنها حقيقة الفكرة الأخلاقية، وهي أيضا تطور ضروري مطلق للعقل الكلي أو تجسيد للمطلق [6]

وهي الروح الأخلاقي باعتبارها إرادة واعية بذاته، وهي الإرادة التي تفكر وتصرف ذاتها وتنجز ما تعرفه على أكمل وجه، ووجود الدولة يقوم على الوعي الذاتي للفرد وعلى معرفته ونشاطه، والفرد في مقابل ذلك يتمتع بحرية أساسية في الدولة باعتبارها جوهراً وهدفاً ونتاج نشاطه[7].

وإذا كانت الدولة هي الروح التي تعيش في العالم باعتبارها تحقق ذاتها بصورة واعية، فإننا على الجانب الآخر نجد في الطبيعة روحها الأخرى، أو روحها الخاملة أمرا واقعيا، فالدولة هي سير الله في العالم وأساسها قوة العقل الذي يحقق ذاته في صورة الإرادة.

إذن فمثال الدولة عند هيجل هو الشكل العقلاني الذي تتمثل فيه حقيقة الأشياء الثابتة وهي شكل عقلاني في ذاته ولذاته ولذلك عبر عنها بقوله: "الدولة هي الحقيقة الواقعية للفكرة الأخلاقية ثم أنها العقل في ذاته ولذاته فهي الروح التي يمنح لنفسه حقيقته من خلال صيرورة الله في العالم لأنه قوة العقل المتحققة بالفعل لأنه العالم الذي شكل الروح لنفسه ولذلك يجب تقديس الدولة وإجلالها باعتبارها إلها أرضيا.

إن محاولة هيجل لتحديد مفهوم الدولة كشيء عقلي بذاته هو أمر بعيد تماما عن بناء مثل أعلى للدولة كما يجب أن تكون فالعقلي هو الواقعي، والواقعي هو العقلي، وكل ما يريده هيجل هو سيطرة العقل على الدولة لكي نتمكن من فهم الحاضر والواقع وليس بناء ما هو وراء ذلك الواقع، ومن ثم يرى هيجل أن جمهورية أفلاطون نفسها هي صورة مثلى لمثل أعلى فارغ.

ولذلك يرى هيجل أن النظرية التي يعرضها ليست خاصة به وإنما هي النظرية الوحيدة الممكنة عقلا، ومن يرفض أخذ الدولة مأخذ الجد، ومن يفكر جديا بالدولة سوف يتناول السؤال المطروح منذ عدة قرون خلت حتى اليوم، ومفاده: هل الدولة عقلية أم أسطورية.

وفي محاولة الإجابة على هذا التساؤل، يرفض هيجل الاعتقاد بأن حقيقة الدين أو حقيقة الفلسفة، تسمو على حقيقة الدولة، فمن ينظر إلى الأمور بمنظار العقل الشمولي سوف يدرك لا محالة بأن مفهوم الدين هو مفهوم الفلسفة، وأن مفهوم الفلسفة هو مضمون الدولة.

وأخيراً أن مضمون التاريخ يتجسد في الدولة، فالتناقض موجود وضروري، لكنه يعبر عن نقص، وهو المحرك دون أن يكون الغاية ولابد أن يتجاوز ذاته باستمرار إلى تناقض أعلى حتى يتم انحلال كل التناقضات في الروح أو المطلق. ويوجز هيجل مهمته في عبارة مشهورة تقول إن الفلسفة ناقصة تبعدنا عن الله، وأن حتى يتم انحلال كل التناقضات في الروح أو المطلق الفلسفة الحقة تقود إلى الله، وكذلك الشأن مع الدولة[8].

يقول هيجل إن الدولة تتكون من أفراد، وهؤلاء الأفراد تتغلب عليهم الأهواء والمصالح الخاصة، ولكن بجانب ذلك نجد الروح العالمي الذي يصيغ الحوادث، وعلى ذلك فتاريخ الدول يتكون من نسيج لحمته الروح العالمي وسداه الأهواء البشرية ومصالح الأفراد، فالدولة.لم تتكون كما قال (هوبز وروسو) وغيرهم بناء على عقد، بل تمت بشكل تدريجي تلقائي عن طريق تجسيد الروح العالمي لنظام الدولة نفسه [9].

وفقد نقل هيجل الدولة من عالم المحسوس إلى عالم العقل وذهب إلى أن ما هو عقلي حقيقي، وأن الدولة كائن حقيقي من حيث هو عقلي، نراه يعارض أولئك الذين يقيمون الدولة على أسس مادية، فيقول: "إن" عكس التفكير في أن الدولة شيء يعرف ويفهم بجلاء، كأمر عقلي هو اتخاذ المظاهر الخارجية، أي العوارض مثل العوز والحاجة إلى الحماية والقوة والمال وغير ذلك[10].

ويرى هيجل أن مصدر المذاهب المادية في تفسير الدولة هو تركيز أنظار أصحابها في الفرد وحده، فأصحاب هذه المذاهب لا ينظرون إلى فكرة الفردية عند الفرد، بل ينظرون إليه وهو في معزل عن كل شيء، ويدرسون الأفراد من الناحية التجريبية وحسب مركزين انتباههم على خصائصهم العارضة من قوة وضعف وغنى وفقير وغير ذلك وهم بذلك يغفلون اللانهائية والعقل المطلق في الدولة ويقصون الفكر عن إدراك طبيعتها الداخلية، ومن هذا التفسير العقلي للدولة وما استنتج من أفكار الأهمية الفرد كفرد من ناحية نشاطه التجريبي في حياته القومية، يبني هيجل نظريته في سيادة الدولة ويبلغ بها مبلغا منطقيا لم تبلغه نظرية روسو.

فيرى هيجل في موقفه الأخلاقي من الناحية الاجتماعية أن الضمير في دائرة الأخلاق يمثل جانب الذاتية، بينما يمثل الخير جانب الموضوعية، فالدولة لم تأت عن طريق الصدفة، أو بصورة عابرة، بل مرت بمراحل جدلية في تكوينها، فقد مرت الدولة بنفس المراحل التي مر بها الجدل، وهي (الفكرة، والنقيض والمركب) ويقابل هذه المراحل الأسرة، والمجتمع المدني والدولة.

ب مكونات الدولة

أولا: الأسرة:

تنشأ الأسرة من الزوج والزوجة، ثم ينشأ النظام الأبوي عن طريق إنجاب الأطفال وبما أن الأسرة هي الموضوع في المثلث الجدلي، فهي توصف بالمباشرة، لذا نجد أفراد العائلة يعيشون في وحدة مشاعر وحب وثقة وإيمان بعضهم ببعض، وفي علاقة الحب الطبيعي، ويكون لدى الفرد الواحد وعي بنفسه بقدر وعيه بالآخر، فهو يعيش خارج ذاته، وفي إنكار الذات المتبادل هذا، يظفر كل منهم من جديد بالحياة التي كانت انتقلت إلى الآخر، والواقع أنه يظفر بوجود الآخر ووجود الخاص، كما هو متضمن في وجود الآخر[11].

وبهذا يكون أفراد الأسرة في حالة تضامن، وتنشأ بينهم مصالح واهتمامات مترابطة. ويرى هيجل أن الأسرة هي الشق الأول المباشر للحياة الأخلاقية وهي تعد بصفتها مؤسسة اجتماعية حجر الزاوية الذي تقوم عليه بقية المؤسسات في المجتمع المدني أو الدولة، ولا شك أن دراسة هيجل للأسرة أكثر إتقانا وإن كانت أقل افتتانا من دراسته لعلم الظواهر[12].

كما نجد أن الفرد في الأسرة يشعر بأنه الملك وهيا ثانيا بعربيته داخل الوحدة التي في الماهية المطلقة الذاتية، والنتيجة أن المرء لا يشعر داخل الأسرة أنه شخص مستقل بل عضو فيها[13].

ولكن هذا الوعي الذاتي يبدأ في الرقي والتطور ويشعر الفرد حينئذ أنه يرغب في تحقيق استقلاله ويرغب في إنشاء أسرة تخصه ومن هنا يبدأ التفكك الأسري من خلال أن كل فرد من أفراد الأسرة يلغي ارتباطه بها، وبالتالي تصبح كل أسرة مستقلة بنفسها، ومن الأسرة الواحدة خرجت أسر كثيرة، وهنا ينبثق الواحد من الكثير حسب سير الجدل، أو بمعنى آخر أن الأسرة بعد أن كانت في هوية، انتقلت إلى التعدد والاختلاف.

ويطلق هيجل على الأسرة اسم الجوهر الأخلاقي، بمعنى أن الفكرة الأخلاقية قد أصبحت متحققة في صورة مؤسسات موضوعية.

وإن أول شكل من أشكال هذا الوجود للجوهر سيكون مؤسسة تقوم على الوجدان هي الأسرة.

والحب هو ما تتميز به الأسرة على وجه خاص، وهو إحساس العقل بوحدتها، وهكذا يجب أن يكون إطار العقل له وعي ذاتي بفردية الشخص داخل هذه الوحدة باعتباره الوجود المطلق للإنسان، حيث ينشأ عن ذلك أن يصبح الإنسان عضوا في الأسرة دون أن يكون مستقلا عنها[14]. فهو يعيش مع أقرانه ويعتمد عليهم كما يعتمدون عليه وعلى ذلك فلا معنى للنظر إليه معزولا عن بقية النظم التي تشبع حاجاته والتي هي ذاتها تعبير عن الفكر في العالم، وتكتمل الأسرة من خلال عناصر ثلاثة هي: الزواج، ودخل الأسرة، وتربية الأبناء وتفكك الأسرة[15].

بالنسبة للمرحلة الأولى وهي الزواج فإنه يمثل وحدة شخصين يلغيان شخصيتهما المستقلة ويصبحان وحدة واحدة[16]. كما يكمن الجانب الأخلاقي للزواج في وعي الطرفين بهذه الوحدة كهدف جوهري له، وهكذا في الحب والثقة والحياة المشتركة بينهما.

. أما بالنسبة للمرحلة الثانية: وهي موارد دخل الأسرة فإن الأسرة منظورا إليها على أنها شخص لابد أن يكون لها ملكية خاصة، ولما كانت الأسرة شخصا واحدا وليست أشخاصا كثيرين، فإن هذه الملكية ستكون ملكا مشتركا ومشاعا بين أفراد الأسرة كلها، بشرط أن يمثلها الزوج كرأس لها، وله الحق في التحكم في رأس مالها وإدارته، على أن يكون لأعضاء الأسرة حق الإعانة والإنفاق والتعليم، وينبغي النظر إلى هذه الأمور على أنها ليست امتيازا أو منحة وإنما حق يقوم على العقل، والحقوق بالطبع يقابلها واجبات.

وفي المرحلة الثالثة: وهي تفكك الأسرة حيث تظل وحدة الزواج، أو اتحاد فردين في شخص واحد في حالة الوالدين مجرد وجدان ذاتي، لكنه يصبح عند الأطفال حقيقة موضوعية، فالوالدان يجدان في الطفل حبهما أو وحدة زواجهما وقد تجسدت أمام أعينهما كموضوع مستقل.

وللأطفال الحق في التعليم من دخل الأسرة، والتعليم يعني أن نغرس العقل الكلي في نفوسهم ببطء، وبالتالي أن نور الحرية التي يملكونها بالقوة لتصبح موجودة بالفعل، وعندما تتم هذه العملية وتكتمل يصبح الأبناء أنفسهم شخصيات مستقلة حرة لها نفس الحق في تأسيس أسرة جديدة عن طريق الزواج، ومن هذا التعدد والاختلاف ينتج المجتمع المدني.

ثانيا: المجتمع المدني:

المجتمع المدني هو حالة التوسط أي يتوسط الأسرة والدولة، ويقابل النقيض في الجدل في المثلث الهيجلي، وينشأ من تفكك الأسرة الذي يعني أن أعضاءها انفرط عقدهم وأصبحوا شخصيات مستقلة، كل واحد منهم غاية في ذاته، ولا يعترف بغاية أخرى سواه، بل يعامل كل الأشخاص الآخرين على أنهم وسائل لتحقيق غاياته، وهذا هو الأساس الأول الذي يرتكز عليه المجتمع[17].

وإن فكرة المجتمع المدني تشمل دائرة أوسع من نطاق الأسرة وهي تنتج منطقيا من تفكك الأسرة بعد اكتمال نمو الأطفال، والانتهاء من مراحل التعليم وتحولهم إلى شخصيات حرة مستقلة أمام القانون[18]، وقادرة على التملك الذاتي وتأسيس أسر جديدة.

وبذلك يتحولون إلى شخصيات فردية كل منهم لا يعترف بغاية أخرى غير نفسه بأن يصبح غاية في ذاته، بعد أن كانت الأسرة غايته بصفتها غاية أعلى من الفرد. بمعنى أن مصلحة الفرد هي مصلحة جزئية تواجه مصلحة الآخرين التي هي الكلي، وهنا يكون التناقض بين الجزئي والكلي في المجتمع المدني، ولا يزول هذا التناقض إذا اتحد الجزئي مع الكلي من خلال عملية السعي إلى تحقيق الغايات الأنانية، وهو تحقيق مشروط على هذا النحو بالكلية يشمل نظاما كاملا من الاعتماد المتبادل حيث يتدخل نسيج حياة الفرد وسعادته، ووضعه القانوني مع حياة الأفراد الآخرين وسعادتهم وحقوقهم بالفعل، ولا تكون مضمونه إلا داخل هذا النظام المترابط [19].

بل ويؤكد هيجل أن حرية الفرد في تحقيق ذاته والسعي من أجل مصالحه يجب أن تلقى احتراما، وإن بدت هذه اللحظة انتفاء لوحدة الكل مما دفع هيجل بأن يخلع على هذا النطاق من التخصص لقب مملكة المجتمع المدني باعتباره متميزا عن الدولة الحقيقية) زاعما في الوقت نفسه أن مبدأ الدولة الحديثة لها من القوة والتأثير ما يسمح لمبدأ الفردية بالتقدم نحو أوجها.

ويختلف المجتمع المدني عن الدولة من حيث تكوينه ومبررات وجوده على النحو الاتي:

1) أنه نتاج أسرة تفككت وانقسمت إلى عدد من الأسر لكنها احتفظت في الوقت نفسه بكثير من العلاقات القديمة واستبقت الكثير من عاداتها السابقة إلا أنها تنادي بالاستقلال وعدم الاكتراث بالآخرين.
2) قد ينشأ المجتمع المدني بطريقة أخرى، فقد يجتمع أعضاء الأسر بفعل الظروف ليكونوا على اتصال وثيق دائم يدفعهم في النهاية إلى تعاون جوهري.

3) أنه ببساطة ذلك الجانب المجرد من الدولة الذي ينظر إلى المجتمع فيه على أنه تجمع الأشخاص مستقلين يبحثون جميعا عن غاياتهم ويبلغون هذه الغايات غير مستقلين بعضهم عن بعض.

ومن ثم يمكن القول إن الفارق الأساسي بين المجتمع المدني والدولة هو أن الفرد في المجتمع المدني ينظر إلى نفسه على أنه غاية وحيدة لدرجة أنه غاية جزئية، في حين أن الدولة تعد غاية أعلى من الفرد الذي وجد من أجلها لدرجة أن غايته تصبح كلية.

وهناك ثلاث مراحل للمجتمع المدني:

المرحلـــة الأولـــى: هـي نسـق الحاجـات وهـي حاجـة الإنسـان إلـى الطعـام والشـراب والمسـكن، كمـا لا يشـترط بالضـرورة أن تكـون هـذه الحاجـات ماديـة فحسـب، وإنمـا يشـترط فيهـا أن تكـون ذاتيـة، أي تخلـو مـن عنصـر الكليـة ولكـن الفـرد فـي سـعيه لإشـباع حاجاتـه يسـتخدم جميـع الأفـراد الآخـرين كوسـائل لتحقيـق هـذه الحاجـات، وهـم يبحثـون عـن إشـباع حاجـاتهم الخاصـة وحـدها فـإنهم يكشـفون عـن نتـائج كليـة بـدلا مـن الكشـف عـن ذواتهم وحدها[20].

ويفسـر هيجـل ذلـك النظـام بـأن الحيـاة الأخلاقيـة متأصـلة فـي الطبيعـة البشـرية وأن عناصـر المجتمـع المـدني تنشـأ مـن دوافـع واحتياجـات الحيـاة الحيوانيـة إلا أن هنـاك امتـدادا لهـذه الاحتياجـات، فالنـاس يحققـون رغبـات جديدة ويجاهدون من أجل غايات أخرى غير الإشباع المباشر للغرائز الأولية.

ويـرى هيجـل أننـا نخطـئ إذا اعتبرنـا العقـل وسـيلة للعاطفـة، فالعقـل يختـرق قلـب الحيـاة العمليـة، وأن مـن أنشطته الأولى عملية مد وتمويل الاحتياجات[21].

ولا شـك فـإن الحاجـة هـي المـادة الخـام للمجتمـع المـدني، فهـي تنشـأ مـن الطبيعـة لكنهـا بالنسـبة للإنسـان تصـطبغ بالتعليـل والروحانيـة، وذلـك بفعـل الفكـر والإرادة. إن الشـعب عنـد هيجـل لا يتـألف مـن مجموعـة مـن الأفراد أي الـذرات ولكنـه نظـام عضـوي تكـون هـذه الأفـراد بمثابـة أعضـاء لـه، ولقـد افتـرض هيجـل منـذ مؤلفاتـه الأولـى ثمـة انسـجام أزلـي بـين روح الشـعب وروح الأفـراد، فـالفرد لا يمكـن أن يتحقـق كمالـه إلا بانتمائـه إلـى الشعب، وهذا الانتماء هو الذي يكفل للفرد حريته واستقلاله[22].

كمـا أن المجتمـع المـدني يقـوم علـى مجـال تقسـيم العمـل وإشـباع الحاجـات الماديـة وهـو فـي الوقـت نفسـه مجـال تنـافس المصـالح الخاصـة والمتعارضـة، إنـه يحقـق الحـق المطلـق للفـرد، ويزيـد مـن حاجـات النـاس ووسـائل إشباعها[23] ".

إلا أن ذلـك يحـول المجتمـع إلـى مجتمـع همجـي، فكثـرة الحاجـات الخاصـة تجعـل منـه مجتمعـا أنانيـا، فكـل شـخص يسـعى إلـى تحقيـق مصـلحته الخاصـة ومـن ثـم يكـون الشـمولي أي فكـرة الجماعـة بمجملهـا، لـيس سـوى وسيلة وهذه الوسيلة هي في خدمة الغايات الخاصة للأفراد[24].

ومن ثم يرى هيجل أن المجتمع ينقسم إلى طبقات، وهذه الطبقات تنشأ من:

(1) **طبيعـــة الحـــال الاجتماعيـــة:** كمـا يشـير إلـى الفـارق بـين الريـف والمدينـة، فيطلـق علـى الريـف الطبقـة الأساسـية أو طبقـة الـزراع والفلاحـين وهـذه الطبقـة تعـيش عيشـة بسـيطة، وتتصـل بالطبيعـة اتصـالا مباشـرا وهـي تحيـا بـروح التعـاون والثقـة حيـث لـم يـدخل الفكـر هـذه الطبقـة والـذي

يعد لحظة الاختلاف، وكذلك لم يعتريها تغيير من جراء الوعي الذاتي[25]، على خلاف ما هو قائم في المدينة.

(2) **طبقة التجار والصناع:** فهي أكثر الطبقات اصطناعا وتعقيدا فهي تستخدم الفهم في تحليل الحاجات وفي تشكيل موارد الطبيعة لكي تشبع احتياجات أفرادها، كما يظهر في تلك الطبقة مبدأ الفكر الذي يمثل لحظة الجزئية.

2) **أما الطبقة الثالثة فيسميها هيجل بالطبقة العامة أو الكلية:** وهذه الطبقة تنشـ في عملها تحقيق المصالح الكلية للمجتمع والدولة وهي الطبقة الحاكمة التي تعتمد على العقل[26].

وإنصافا للحق فإن هيجل قد أضفى قدرا كبيرا من الاحترام على الجانب الإنساني فهو لم يجعل من المولد أو النسب أدنى أهمية في تحديد الطبقة التي ينتمي إليها الإنسان بل جعل القرار الأخير يعتمد على اختيار الفرد الحر وعلى مقدرته في إنجاز وظائف الطبقة التي ينتمي إليها، حيث إن المجتمع الحقيقي عند هيجل هو المجتمع الحر، وتكون فيه حرية عقلية واعية.

المرحلة الثانية: فهي تمثل مبدأ الحرية العام في المجتمع وحماية الملكية من خلال دور العدالة في المجتمع أو دور الهيئة القضائية[27]. والوجه الأول لنظام العدالة أو الهيئة القضائية هو الاعتراف بالقوة الملزمة للحق التي تكتسب بفضل هذه القوة، خاصية القانون الإيجابي، والسمة الأساسية للقانون هي كليته ولا تضاف هذه الكلية إلا حين تصبح قائمة موجودة وجودا محددا في المجتمع الموضوعي، فالعادات والعرف التي لم تصل بعد إلى مستوى القوانين تعززها هذه الكلية لأنها ليست مؤسسة تأسيسا قاطعا في المجتمع، فلا تختلف العادات والأعراف عن القوانين إلا في هذه الخاصية، وهي أنها تتسم بالعرضية والاتفاق وهي ذاتية ومتحيزة وجزئية في تطبيقها، لكنها عندما تكتسب خاصية التطبيق الكلي العام فإنها تتحول إلى قوانين[28].

ولذلك يرى هيجل أنه من بين حقوقي أن أعرف وأعترف بأن القانون هو قانوني أولا، فإنني حين أقبل ما يعترف به عقلي على أنه ذو صبغة عقلية بوصفه ملزما هو وحده الذي يشكل جانبا من حق الذات.

ولهذا فإن القوانين التي تشرع في كتمان وسرية، أو القوانين التي يجهلها أولئك الذين نتوقع منهم إطاعتها هي أوامر خارجية غريبة تفرض عليهم وفرضها على الناس يمثل خرق الحق الذات الحرة في المعرفة.

ومن ثم فإن مبدأ الحق في المجتمع المدني يتحول إلى قانون ويتبع ذلك أن الملكية التي تقوم على العقد والإجراءات الرسمية هي التي تجعل الممتلكات قانونية.

وحيث إن المجتمع المدني يعترف قانونا بالملكية والإرادة الجرة العائلة الصحيحة التي يعترف بها الآخرون، فإن ارتكاب الأخطاء في حق الآخرين بعد خرقا للقانون، ولكن دور القضاء لا تمثل المصالح

الشخصية للفرد وإنما يمثل الحق أو القانون الكلي كما أن أحكامها من شأنها أن تدعم وجود الحق وغاية ذلك هو صيانة الحقوق[29]، وحماية المصالح الفردية.

. **المرحلة الثالثة** تؤكد على الاهتمام بأمن الأفراد ودفع الأضرار عنهم بواسطة الشرطة وكذلك الاهتمام بمصالحه الخاصة عن طريق النقابات باعتبارها مصالح مشتركة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق الغايات الكلية للمجتمع.

وفي الواقع أن هيجل قد استطاع بمفهومه هذا أن يخرج الإنسان من دائرة الأنانية عن طريق اشتراكه في نقابة ما، إلى مستوى النشاط الكلي، فهو يرى أن المواطنين في دولنا الحديثة لا يشتركون إلا بأقل القليل في الأعمال العامة، ولذا يجب أن يمد الإنسان بنشاط كلي يرتفع به عن غاياته الخاصة، ولن يتحقق له ذلك إلا عن طريق النقابة.

والواقع أن هيجل يصل من خلال هذا المفهوم إلى تحديد المدى الذي يتشبع به الإنسان بالروح العام وهو غاياته الأنانية من خلال اشتراكه في النقابة، ومع ذلك فإن هيجل يمنح المجتمع المدني باعتباره أسرة عالمية، حق الإشراف على التعليم والتأثير فيه وذلك بتوفير متطلبات التعليم بقدر ما يمكن تطبيقه[30].

تلك هي بصفة عامة أهم خصائص المجتمع المدني أو البرجوازي عند هيجل مع دفعه بملاحظة مهمة عن الاتجاه الهدام الذي يسير فيه هذا المجتمع حيث إنه يرى أن المجتمع مدفوع بواسطة جدله الخاص إلى تجاوز حدوده الخاصة، بوصفه مجتمعا محدد المعالم مكتفيا بذاته ويدفعه ذلك لأن يبحث عن أسواق جديدة تستوعب إنتاجه المتزايد، مما يفرض عليه أن يتبع سياسة توسع اقتصادي واستعماري، ويترتب على ذلك أن المجتمع البرجوازي إذا استمر في تنمية موارده إلى الحد الأقصى حيث بذل هيجل جهدا كبيرا في كتابه "فلسفة الحق" ليحذر من الخلط بين الدولة والمجتمع المدني، حيث أكد على أن المصالح المحددة لكل فرد تقع في نطاق المجتمع المدني وخارج المصلحة العامة المطلقة للدولة.

ثالثا: الدولة:

الدولة مركب من الأسرة والمجتمع المدني، فالأسرة تبرز عنصر الإرادة الكلية في الفكرة الأخلاقية والمجتمع المدني يبرز عنصر الإرادة الجزئية في الفكرة الأخلاقية، أما الدولة فتبرز عنصر التأليف بين الكلية والجزئية في الفكرة الأخلاقية إذ تتحقق في الدولة الإرادة الكلية التي سبق أن قال بها حين يتحقق الاتفاق التام بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة[31] .

يصف هيجل الدولة بقوله: هي الحقيقة الفعلية للفكرة الموضوعية، إنها الروح الأخلاقية بوصفها إرادة واضحة بذاتها، تدرك ذاتها وتحقق ذاتها بقدر هذا الإدراك.

والدولة توجد مباشرة في العادات الأخلاقية ومن خلال وعي الفرد بذاته ومعرفته وفعله، كذلك يكون للفرد حريته عندما ترتبط بماهيته بوصفها غاية له.

فالدولة لا تسعى إلى تقييد حرية الإنسان، بل هي تقيد غرائزه الوحشية والهمجية وهذا التقييد هو وسيلة من وسائل الوعي الذاتي للحرية، والوسيلة الوحيدة التي تقوم بها الدولة حتى تحد من الأنانية والفردية، وهي

وضع الدستور الذي يطبق على كافة أفراد الدولة فغايتها تحقيق الكلي، أي أنها تسعى إلى إسعاد الجزئي على حساب الكلي.

فعندما يطبق الدستور على الكل تصبح دولة حرة، وتصبح الحرية حرية عامة، ولكي تكون كذلك لابد أن يصاغ الدستور على نحو من شأنه أن يطيعه المواطنون، بأقل قدر ممكن، ولا تكون أوامر الرؤساء تعسفية إلا في الحد الأدنى، وبحيث إن جوهر ما تكون من أجل تبعية ضرورية ينبغي أن يقرر الشعب حتى في أهم عناصره عن طريق إرادة الأغلبية المواطنين أو جميعهم، ورغم أنه يشترط مع ذلك أن تحتفظ الدولة بوصفها حقيقة واقعة بطاقتها وقوتها ووحدتها الفردية[32]، وبالتالي يكون الفرد الذي يطيع القانون هو المواطن الحر، لأن القانون هو الحالة الموضوعية للروح والإرادة في أصدق أشكالها، فمن أطاع القانون فقد أطاع نفسه، واستطاع أن يقضي على التناقض بين الحرية والضرورة[33]، فالشخص الذي يطيع القانون يشعر بحريته، لأن هذا القانون خارج عنه أو غريبا عنه، حيث يقول هيجل إن هذا القانون أو القوانين، وهذه المؤسسات ليست شيئا غريبا عن الذات، بل على العكس، فإن روح الذات تشهد عليها بوصفها ماهيتها، أعني الماهية التي تشعر فيها الذات بذاتها والتي تعيش فيها كما تعيش في عنصرها الخاص الذي يتميز ولا ينفصل عنه[34]، ومن هذا يكون الفرد في الدولة قد حدد ذاته وحقق حريته طبقا لهذا الدستور الذي وضعه بنفسه.

والدولة التي ينشدها هيجل ليست هي هذه الدولة ولا تلك، ولكنه في تصوره للدولة كان يبتغي شكلا للدولة يمثل مرحلة انتقالية تتناسب مع معطيات التغيير التي سادت بلدان أوروبا من أثر تداعيات الثورة الفرنسية، لذلك انطلق من المعلوم إلى المجهول، أو من الوجود إلى العدم ليصل إلى تحديد شكل الدولة الذي يكون صالحا لكل زمان ومكان، ويكون أكثر رسوخا في نظر التاريخ، ولذا صاغ مفهوم الدولة في عبارته القائلة: "إن الدولة هي الحقيقة الواقعية للفكرة الأخلاقية، وهي الروح الأخلاقي من حيث هي إرادة جوهرية متجلية وواضحة لذاتها "[35].

ومن ثم فإن النظريات السياسية تلجأ إلى الواقع بمقدار ما يكون في استطاعتها أن تتحقق، غير أن قيمتها تظل على ما هي عليه سواء تحققت أم لم تتحقق. أما نظرية الدولة فهي تشير إلى الدولة والدستور بقدر ما يكونان واقعيين بالفعل فحسب، فإذا ما أعلنت دولة ما بأنها دولة ذات دستور برغم أن أشكالها الدستورية بغير حياة ونظرياتها بغير واقع.

فالدولة هي الواقع الكلي عينه، إنها الروح ذاته متجليا في مظهر حسي وهي تشتمل:

1) على تشكلها الداخلي من حيث إنه نمو يضاف إلى ذاته وهذا يعني الحق الداخلي للدولة أو التشريع.

2) وعلى الدولة من حيث أنها كان يتصل بالكائنات، وهذا يعني الحق الخارجي

3) وهذه الكائنات ليست سوى مراحل في نمو الفكرة الكلية للروح حال تجسيدها الوقعي وهذا يشير إلى تاريخ العالم[36].

ويجب أن تنتبه إلى أن الدولة من حيث هي روح حسي لا يمكن أن تكون إلا ككل في يتميز بتجسده في فاعليات خاصة تنبثق كلها عن حقيقة كلية واحدة وتولد على نحو مستمر متصل من هذه الحقيقة العقلية عينها كنتيجة لها. فالتشريع هو توزيع سلطان الدولة توزيع عضويا، بل هو العدالة الحية باعتبارها واقع الحرية إبان نمو جميع التحديات العقلية.

وأكد هيجل على أن الفرد لا يمكن أن يحقق ذاته إلا في الدولة وأن كل القيم في الواقع ليست لصيقة بالفرد كما ارتأتها الليبرالية الغربية، بل إنها لصيقة بالدولة لأن تحقيقها لا يكون إلا في ظل الدولة، والفرد يستمد كل ما له من قيمة حقيقية روحية من الدولة التي تعتبر الفكرة المقدسة كما توجد في "الأرض" كما أنها هي هدف التاريخ وهي لا تحقق للفرد كمواطن فقط ولكنها تضفي عليه صفة المواطن الحر.

هذا ويختلف منطق الدولة عند هيجل عنه عند هوبز وغيره من مفكري العقد الاجتماعي في تأكيده على أن فكرة العقد الاجتماعي مبنية على خطأ، حيث إن بناء الدولة من جانب الأفراد مبني على أساس ذاتي وهذا في رأيه يعني الفوضوية أي أنه بإقامتها على إرادة الفرد تبتعد عن الموضوعية الأساسية لتسيير الحكم.

وقد ألهم نابليون لهيجل أن أساس الدولة هو الوطن وليس العكس، فالوطن يرتبط بروابط عاطفية وطبيعية منها القرابة واللغة.. إلخ وهي تعد من وسائل الاتحاد للمواطنين، ومع أن الدولة تستبقي كل هذه الروابط إلا أنه يجب أن يكون لديها مزيدا من العلاقات الأخرى

ونرى من ذلك أن هيجل لم يقدم استنباطاً أصيلا أو حقيقيا للدولة لأن ما جاء بقوله مردود عليه من استنتاجاته نفسها، ويتمثل ذلك فيما يذكره من أن الانتقال الحقيقي للدولة يبدأ كما يلي:

1) الفكرة الشاملة الأولى: وفي هذه الحالة لابد أن يبدأ من الفكرة الشاملة عن المجتمع المدني أو الفكرة الأكثر تخصيصا عن النقابة ثم ينتقل بواسطة حركة منطقية إلى:

2) المرحلة الثانية فيختص بالفكرة الشاملة للدولة، التي ستفسر عندئذ أو تحدد علاقتها بالأفكار السابقة بوصفها وحدتهم لو كانت مركبا، أو بوصفها ضدا قدتم إلغاؤه لو كان نقيضا.

ونرى أن هيجل جعل الدولة هي وحدة الأسرة والمجتمع المدني معا أي يمكن القول بأنها ليست هناك حركة جدلية منطقية دقيقة تسير إلى فكرة أخرى.

هوامش البحث

1. هيجل: محاضرات في فلسفة التاريخ العقل في التاريخ، مصدر سابق، ص 109
2. المرجع السابق، ص 111
3. أبو شهيوة عبيد وآخرون: الأيديولوجيا والسياسة، الدار الجماهيرية، طرابلس، ط2، 1425هـ، 249.ص
4. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوى وإبراهيم السيد دار المعارف، القاهرة 1971، الكتاب الرابع، ص 877.
5. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة 1985، ص270.
6. عبد الله العروي: مفهوم الدولة، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1983، ص 21.
7. حسن شحاتة سعفان: أساطير الفكر السياسي والمدارس السياسية، دار المعارف القاهرة 1994، ص 284.
8. محمد عبد المعز نصر: الدولة والمواطن، دار النشر، بيروت، 1952، ص 83.
9. هيجل، محاضرات في فلسفة التاريخ العقل والتاريخ، مرجع سابق، ص 114
10. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص320
11. هيجل محاضرات في فلسفة التاريخ العقل والتاريخ، مصدر سابق، ص 407..
12. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص158
13. المرجع السابق، ص160
14. ولتر شيس: فلسفة هيجل، ج 2، مرجع سابق، ص 584.
15. إمام عبد الفتاح إمام: فلسفة السياسة عند هيجل، دار الطباعة للنشر، بيروت 2007، ص 976
16. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص215
17. هيجل أصول فلسفة الحق، مرجع سابق، ص 410.
18. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص188
19. المرجع السابق، ص217
20. المرجع السابق، ص218
21. عبد اللطيف كمال المصطلح في الفلسفة والعلم الإنسانية المجتمع المدني سلسلة ندوات ومناظرات. مكورات كلية الآداب المغرب هذا 1959، ص 75
22. لوفيقي (جان)، و ماشيرى (بيار).
23. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص219
24. ولترسيتس: فلسفة الروح، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، مرجع سابق، ص 598
25. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص188
26. ولترستيس، فلسفة الروح، مرجع سابق، ص 61.
27. يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف، القاهرة 1979، ص 281.
28. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص189

29. أميرة حلمي مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، دار المعارف، القاهرة 1987، ط4، ص 136.
30. هيجل: محاضرات في فلسفة التاريخ العقل في التاريخ، مرجع سابق، ص116
31. نصر (محمد عبد المعز) فلسفة السياسة عند الألمان، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص 5.
32. هيجل: أصول فلسفة الحق، مرجع سابق، ص 378.
33. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص190
34. علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار المعارف، القاهرة1991، ص 379
35. حورية توفيق مجاهد الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مرجع سابق، ص 453
36. امام عبد الفتاح امام، دراسات هيجلية، مرجع سابق، ص238